



منشور إعداد تقديرات الميزانية العامة

لسنة المالية 2014 ميلادي

إعمالاً لأحكام القانون المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما والتي تقضي بأن تصدر وزارة المالية المنشور السنوي لتحضير مشروع الميزانية وإعداده وإقراره .

ونظراً لأن عملية الإعداد والتحضير تتم وفق مراحل معينة تشارك فيها مختلف الجهات الممولة جزئياً أو كلياً من الخزنة العامة بدءاً من صدور منشور الميزانية وتشكيل اللجنة الفنية بكل جهة تتولى تقدير ميزانيتها والمناقشة مع اللجنة المالية وعرضها وإقرارها .

عليه .. يطلب من كافة الوزارات والجهات الحكومية التي تمول نفقاتها التسييرية أو تتلقى دعماً من الخزنة العامة البدء في إعداد ميزانيتها التقديرية للعام القادم (2014 م) ، **وفي** الوقت الذي نُذكرُ فيه بأن الميزانية ليست هدفاً يسعى لتحقيقه وإنما هي الوسيلة التي نستخدمها لتسيير الأعمال وتقديم الخدمات لكافة الليبيين ، نجد أنه من واجبتنا تبصير كافة القائمين على تقدير نفقات ميزانيات الجهات التابعة لهم بضرورة ضغط النفقات والعمل على تجنب المبالغة في طلب التقديرات حفاظاً على المال العام آخذين في الحسبان العديد من الإعتبارات .

ليبيا

Libyan Interim Government

Ministry of Finance



LIBYA

الحكومة الليبية المؤقتة

وزارة المالية

التاريخ : / / 20 م

الرقم الإشاري :

ففي مجال إعداد تقديرات الباب الأول يجب الإلتزام بالملاكات المعتمدة لكافة الجهات والإبتعاد عن المبالغة في تقدير بنود الإعاشة والإقامة والملابس خصوصاً أن حاجة العمل لا تبرر ما تلجأ إليه بعض الجهات.

أما بخصوص تقديرات الباب الثاني فإنه يحتاج منا إلى كثير من التروي فبدلاً من وضع الأرقام والمبالغ بشكل جزافي سعياً وراء زيادة المخصصات دون مبرر لها، نرى أن يكون هدفنا هو تخفيض البنود عن طريق الحد من التقديرات غير الضرورية منها مثل القرطاسية ومصروفات الإبراق والهاتف والوقود وعدم التوسع في تقديراتها وإيجاد السبل الكفيلة بتقنين إستهلاكها ، إضافة إلى تقدير نفقات المياه والكهرباء وفقاً للإستهلاك الفعلي ، وعدم الاعتماد على تولي الخزنة العامة سدادها.

ومن الظواهر الأخرى التي ينبغي التطرق إليها هي زيادة طلب الدعم من بعض الجهات ذات الميزانيات المستقلة والتي تنص قرارات إنشائها بأن تعتمد هذه الجهات على مواردها الذاتية أو ما تحصل عليه من هبات أو تبرعات أو قروض أو من خلال الدعم الذي تقدمه الخزنة العامة وفي الوقت الذي تحث فيه وزارة المالية تلك الجهات بالإعتماد في تمويل نفقاتها على المصادر المنصوص عليها في قرارات إنشائها وأن يكون دعم الخزنة العامة جوازي عند الضرورة القصوى فقط وليس العكس .



نأمل بأن يتم تقديم مشروع الميزانية لتلك الوزارات والجهات والمصالح متكامل بمختلف الموارد وجميع النفقات (دون الإقتصار على قيمة الدعم المطلوب) حتى يتم دراستها وتقدير الحاجة إلى الدعم من عدمه.

هذا وإذا كانت الإعتبارات السابقة تنصرف إلى جانب الإستخدامات ، فإن هناك جانباً آخرًا وحب علينا إعطاؤه الأهمية والعناية البالغة في التقدير ألا وهو جانب الإيرادات بحيث يكون هدفنا الإستخدام الأمثل لها فيما يعود بالنفع والفائدة للمصالح العام ، فمن ناحية يجب أن لا نُحْمَلُ وحدانا الإدارية بمبالغ أكثر مما يُمكن جبايته ومن ناحية أخرى يجب أن نعمل من أجل تنمية مواردنا الذاتية والإفصاح عن كافة المبالغ التي سيتم تحصيلها لتساهم في تقليل الإعتماد على الإيرادات النفطية .

وفيما يلي دليل ارشادي حول خطوات إعداد الميزانية التسييرية للسنة المالية 2014 ميلادي .

تبدأ عملية وضع التقديرات بتشكيل لجنة فنية في كل جهة إدارية لإعداد تقديرات المصروفات الإدارية والإيرادات على أن تكون بعضوية المراقب المالي مع مراعاة القواعد العامة التالية :

أولاً / تقديرات الإيرادات :

يدرج لكل باب وبند من الإيرادات التقديرات التي تخص السنة المالية الجديدة مع مقارنتها بما كان مقدراً الجاري وشرح الأسباب المبررة للزيادة أو النقصان على أن يراعى عند وضع تقديرات الإيرادات القواعد التالية :



1. ان توضع التقديرات على أسس واضحة متضمنة المقترحات الخاصة بتنمية الإيرادات وتدلليل ما قد يكون هناك من معوقات تحول دون أن تحققها الجهات المنوط بها إجراءات التحصيل .

2. مراعاة الدقة في التقدير بحيث لا يكون هناك مغالاة يترتب عليها توازن صوري يؤدي إلى عجز فعلي في تمويل الميزانية ولا هبوط في التقديرات قد يعتبره العاملون على التحصيل هدفاً وحداً أقصى لا يتم تجاوزه مما يؤدي إلى نقص في موارد تمويل الميزانية .

3. الأخذ في الحسبان العوامل الخاصة بالإيراد نفسه كالتغير في فئة الإيرادات بالزيادة أو النقص أو التعديل في وعائه .

4. اية عوامل أخرى ذات أثر على حصيللة الإيراد زيادة أو نقصانا كالعوامل الاقتصادية أو الطبيعية أو الاجتماعية .

5. عدم استئزال أية مصروفات من الحصيللة المقدرة مقابل نفقات التحصيل .

6. إرفاق بيان الإيرادات المتأخر تحصيلها عن سنوات سابقة .

ثانياً / تقدير النفقات :

الأساس في تقدير النفقات هو ترشيده بالشكل الذي يضمن حصره على الأغراض ذات الأهمية والابتعاد عن النفقات الهامشية على أن يراعى عند وضع التقديرات القواعد التالية :

أ. تقديرات الباب الأول - المرتبات وما في حكمها :



يدرج تحت هذا الباب كل ما يخص من مرتبات وعلاوات مالية وعينية أخرى تكون سارية المفعول بموجب قوانين او لوائح نافذة كذلك المساهمة في اشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي وتقدر بنسبة (11.25%) من مجموع البنود الخاضعة لحصم الاشتراكات المشار إليها ومساهمة جهة العمل في التأمين بنسبة (3%) للجهات التي ينطبق عليها قانون التأمين الطبي واللوائح الصادرة بمقتضاه .

مع مراعاة ان يتم تضمين مرتبات العاملين الليبيين بالشركات الأجنبية الذين تصرف مرتباتهم من خلال صندوق تسوية مرتبات العاملين بالشركات على ان يتم موافاتنا بكشف تحليلي من صندوق تسوية مرتبات العاملين الليبيين بالشركات الاجنبية . متضمناً للرقم الوطني للموظفين المشار إليهم .

ب. تقديرات الباب الثاني - المصروفات العمومية :

وتتضمن هذه التقديرات المصروفات العمومية المتكررة كل سنة واللازمة لتسيير العمل في الوحدات الإدارية الممولة من الميزانية العامة بحيث يبين كل بند تقديرات كل مصروف من هذه المصروفات بالمقارنة باعتمادات السنة المالية الجارية وما انفق فعلاً خلال السنتين السابقتين .



وفيما يلي بعض الأسس والقواعد التي ينبغي مراعاتها عند إعداد تقديرات الباب الأول والباب الثاني:-

1. عند إعداد تقديرات الميزانية العامة ضرورة موافقتنا بكشوفات تحليلية للعامين بالوحدات الإدارية الخاضعين لأحكام الخدمة المدنية متضمناً الرقم الوطني .
2. عدم إدراج أي التزامات جديدة أو أية مزايا إلا في حالة وجود موافقة من رئاسة الوزراء ، كما لا يجوز تضمين أية منها في تقديرات الباب الثاني.
3. الإقتصاد في التقدير إلى الحد الذي يسمح بتسيير شؤون الوحدات الإدارية وتقديم الخدمات للمواطنين الليبيين كافة .
4. ضرورة أن تطوى كل جهة عند إعداد مشروع ميزانياتها مراعاة كافة النفقات بما فيها إقامة المؤتمرات والندوات وغيرها ، بما يضمن تغطية كافة احتياجاتها من تلك النفقات خلال السنة دون الاعتماد على طلب ذلك خلال التنفيذ
5. تقديم إيضاحات وافية لتقديرات المصروفات التي تدرج لأول مرة مع بيان الأسباب الداعية لاقتراحها ، كما يجب أن تشمل تقديرات بند التجهيزات كل ما يتعلق بها من رسوم جمركية و مصاريف نقل وتأمين وغيرها ، إضافة إلى أن يكون المصروف قد قدر من لجنة مختصة.
6. ليس من الضروري وضع التقديرات لكافة البنود الواردة في النموذج لكونها بنود عامة ، وعلى الجهة التركيز فقط على البنود التي تتمشى وطبيعة نشاطها والخدمة التي تقدمها.



7. البدء بالنفقات الأهم ، بوضع أولويات الإنفاق ، وتوضيح ذلك بمذكرة الميزانية حتى لا تتأثر البنود ذات الأهمية القصوى بالتخفيضات في حالة حدوثها وبما يضمن تأدية الخدمات بطريقة اقتصادية وكفاءة عالية.

8. إرفاق صورة من الملاك الوظيفي المعتمد والهيكلي التنظيمي الإداري للجهة ، و القوانين والقرارات الصادرة بتنظيم وتحديد اختصاصاتها والمستويات التنفيذية بها وخريطة تنظيمية للجهة المقدم عنها الميزانية .

إن إعداد مذكرة توضيحية شارحة لمشروع الميزانية لكل جهة حسب مجالها ونشاطاتها وطبيعة عملها وغيرها من الشروحات والتوضيحات سواء في صلب مشروع الميزانية التقديرية أو المرفقة بها ستساهم في التعريف بأهمية نشاط الجهة والبرامج المكلفة بتنفيذها ومدى قدرتها على تسيير مهامها والصعوبات التي تواجهها ، كما أنها ستساعد المختصين والفنيين على فهم الأرقام الواردة بالكشوفات والجداول والإحصائيات المكونة لها.

قبل الختام نتوجه إلى كافة السادة / الوزراء ومدراء المصالح العامة بضرورة التنبيه على مختلف الفروع والأقسام والوحدات التابعة لهم بضرورة الإلتزام بنصوص المواد (من الثانية إلى الثالثة عشر) من قانون النظام المالي للدولة (ومن الأولى إلى الثانية عشر) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن وإعطاء الموضوع ما يستحقه من العناية و الاهتمام وبذل كل جهد مستطاع لتعبئة النماذج المرفقة بالمنشور وفق الأسس والقواعد المضمنة به ، وتقديم مشاريع ميزانياتهم التقديرية إلى إدارة الميزانية مرفقة بنسخة إلكترونية منها ونسخة من الملاك الوظيفي في موعد غايته 2013 /09/15 ليتسنى للمختصين دراستها ومراجعتها في الموعد المحدد قانوناً.

Libyan Interim Government

Ministry of Finance



LIBYA

الحكومة الليبية المؤقتة

وزارة المالية

الرقم الإشاري :

التاريخ : 20 / / م

ثالثاً / ملاحظات أخرى عامة :

تتولى إدارة الميزانية بوزارة المالية إحالة التقديرات الواردة إليها من القطاعات والجهات الممولة من الميزانية العامة إلى اللجنة المالية.

وأخيراً نحن على يقين من ان الجميع لن يدخروا جهداً في الحد من طلب التقديرات وترشيد النفقات بما يضمن المحافظة على المال العام من الهدر والإسراف .

نأمل من جميع الجهات ذات العلاقة إعطاء الموضوع ما يستحقه من العناية والاهتمام وبمثل أقصى الجهود لتوفير البيانات المطلوبة وتعبئة النماذج المرفقة بالمنشور وتقديم مشاريع

ميزانياتها التقديرية إلى إدارة الميزانية في موعد لا يتعدى 2013/09/15 ميلادي ليتسنى لنا دراستها ومراجعتها قبل إحالتها للجنة المالية في الموعد المحدد وهو

2013/09/30 ميلادي.

علما بأنه سوف لن يلتفت إلى أية تقديرات ترد بعد هذا التاريخ .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. الكيلاني عبد الكريم الكيلاني

وزير المالية

م. ب. 31145

السيد / وكيل وزارة المالية

السيد / مدير إدارة العيانات

السيد / مدير إدارة الميزانية

السيد / مدير إدارة الميزانية

م. ب. 31145